احاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الاحاديث وبعض تلك الاحاديث لا تعرف الا من جهتهم مثل حبيب بن ابي حبيب كاتب مالك والعلا بن ريدل وداود بن المحبر وعبد الوهاب بن الضحاك واسمعيل بن زماد السكوني وعبد السلام بن ابي الجنوب وغيرهم واما ما حكاه ابن طاهر عن ابي زرعه الرازي انه نظر اليه فقال لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف فهي حكايه لا تصح لانقطاع اسنادها وان كانت محفوظه فلعله اراد ما فيه من الاحاديث الساقطه الى الغايه او كان ما راى من الكتاب الا جزءا منه فيه هذا القدر وقد حكم ابو زرعه على احاديث كثيره منه بكونها باطله او ساقطه او منكره وذلك محكي في كتاب العلل لابن ابي حاتم وكان الحافظ صلاح الدين العلاي يقول ينبغي ان يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسه بدل كتاب ابن ماجه فانه قليل الرجال الضعفا نادر الاحاديث المنكره والشاذه وان كانت فيه احاديث مرسله وموقوفه فهو مع ذلك اولى من كتاب ابن ماجه فلت وبعض اهل العلم لا يعد السادس الا الموطا كما صنع رزين السرقسطي وتبعه المجد ابن [illegible] الاثير في جامع الاصول وكذا غيره وحكى ابن عساكر ان اول من اضاف كتاب ابن ماجه الى الاصول ابو الفضل بن طاهر وهو كما قال فانه عمل اطرافه معها وصنف جزءا في شروط الائمه السته فعده معهم ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في اسما الرجال الذي هذبه الحافظ ابو الحجاج المزي فذكره فيهم وانما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطا الى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطا على الكتب الخمسه من الاحاديث المرفوعه يسيره جدا بخلاف ابن ماجه فان زياداته اضعاف زيادات الموطا فارادوا بضم كتاب ابن ماجه الى الخمسه تكثير الاحاديث المرفوعه والله اعلم ومن هنا يتبين ضعف طريقه من صنف في الاحكام بحذف الاسانيد من الكتب المذكوره كابي البركات بن تيميه فانهم يخرجون الحديث منها ويعزونه اليها من غير بيان صحته او ضعفه واعجب من ذلك ان الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم رواه الترمذي معرضين عما ذكر من علته وقد تتبع ابو الحسن بن القطان الاحاديث

التي سكت

التي سكت عبد الحق في احكامه عن ذكر عللها بما فيه مقنع وهو وان كان تعنت في كثير منه فهو مع ذلك جم الفوايد والله سبحانه وتعالى الموفق

فرع واما قال السلفي والحكم بصحه اصولها ولا يلزم من كون الشي له اصل صحيح ان يكون هو صحيحا قلت وحاصله توهيم ابن الصلاح في نقله لكلام السلفي وهو في ذلك تابع للعلامه مغلطاي وما تضمنه من الانكار ليس بجيد اذ العبارتان جميعا موجودتان في كلام السلفي لكن ما نقله مغلطاي وتبعه شيخنا سابق ثم عاد السلفي وقال ما نقله ابن الصلاح عنه بزياده ولفظه واما السنن فكتاب له صدر في الافاق ولا نرى مثله على الاطلاق وهو احد الكتب الخمسه التي اتفق على صحتها علما الشرق والغرب والمخالفين لهم كالمتخلفين عنهم بدار الحرب اذ كل من رد ما صح عن الرسول ولم يتلقه بالقبول قد ضل وغوى اذ كان صلى الله عليه واله وسلم لا ينطق عن الهوى واذا تقرر هذا انبغى حمل كلام السلفي على نحو ما حملنا عليه كلام الحاكم وقد سبق الى نحو ذلك الشيخ محي الدين فقال اثر كلام السلفي مراده بهذا ان معظم الكتب الثلاثه يحتج به اي صالح لان يحتج به لئلا يرد على اطلاق عبارته المنسوخ او المرجوح عند المعارضه والله اعلم

تنبيه السلفي بكسر السين نسبه الى جده وهو لقب له قال منصور بن سليم الحافظ كانت احدى شفتيه عريضه مفروقه فكان له ثلاث شفات فقيل له بالفارسيه سي لبه اي ثلاث شفات ثم عرب فقيل سلفه ووهم ابو محمد بن حوط الله وهما شنيعا فقال في فهرسته هو منسوب الى سلفه قريه من قرى اصبهان وكذا اراه في فهرست ابن بشكوال نقلا عن بعض مشايخه رحمه الله عليهم

خاتمه للكلام على الحديث الصحيح والحسن قد قررنا انهما في حيز القبول وقد وجدنا في عباره جماعه من اهل الحديث الفاظا يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي الثابت والجيد والقوي والمقبول والصالح وسنسوق الكلام على هذه الانواع في اخر هذا الكتاب ان شا الله تعالى كما وعدناه في الخطبه والله اعلم

النوع الثالث

[Margin note: والصحيح بسر لبه بكسر السين المهملة وحذف الهاء وفتح اللام من خط عبد الرحيم اللاهوري]